ترامب توقف عن وصف الأراضي الفلسطينية بالمحتلة

شعث لـ«الوطن»: تجميد واشنطن لمساعداتها ابتزاز والقدس وفلسطين ليستا للبيع

فلسطين المحتلة – محمد أبو شباب وكالات

قال مستشار الرئيس الفلسطيني للعلاقات الخارجية نبيل شعث لـ«الوطن»، إن قرار واشنطن تجميد ٢٠٠ مليون دولار من مساعداتها للفلسطينيين يأتي في إطار الضغط والمساومة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن القدس وحقوق الشعب الفلسطيني ليست معروضة للبيع، ولا يمكن المساومة عليها.

وأكد شعث أن هذا ضغط سافر على الشعب الفلسطيني وأن تجميد تلك المساعدات وسبقها تجميد كامل للمساعدات المقدمة للأونروا، يأتي في سياق الرفض الفلسطيني لصفقة القرن التي تروج لها واشنطن، وقرب الانتخابات التجديدية النصفية للكونجرس الأميركي، وأن واشنطن تريد إرضاء دولة الاحتلال من خلال مسح القضية الفلسطينية من الخارطة السياسية الدولية، وإنهاء قضايا القدس واللاجئين، وهذا يعد عدواناً سافراً على الشعب الفلسطيني وابتزازاً ولن نقبل به، ومنذ وصول الإدارة الأميركية الجديدة للحكم عكفت بشكل مخطط على النيل من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تارة بنقل السفارة الأميركية للقدس والحديث عن شطبها من طاولة المفاوضات، وتارة بتجميد المساعدات المقدمة للأونروا.

وشدد شعث على أن: «القدس ليست للبيع مقابل دولارات واشنطن، وسنصمد أمام ضغوط واشنطن ولن نخضع لها، مهما كانت الضغوط والممارسات».

وأكد شعث أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب توقف عن وصف الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بمناطق محتلة، وبات ينكر حل الدولتين ويشجع في الوقت نفسه المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية، التي شهدت في عهد ترامب كثافة غير مسبوقة.

وأوضح شعث، أن ترامب بمواقفه المنحازة للاحتلال عزل واشنطن عن العالم، ولم تنجح واشنطن في جمع صوت واحد في مجلس الأمن الدولي يناهض الحقوق الفلسطينية حين عرضت مشروع قرارها الأخير حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

بدورها أدانت منظمة التحرير الفلسطينية قرار الولايات المتحدة إلغاء مساعداتها المخصصة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكدة أن الحقوق الفلسطينية ليست برسم البيع أو المقايضة.

ونقلت وكالة «وفا» عن عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة حنان عشراوي قولها أمس: إن «استخدام الإدارة الأميركية سياسة البلطجة ومعاقبة شعب تحت الاحتلال يدلل على إفلاسها السياسي والأخلاقي فهي من خلال تواطئها مع الاحتلال الإسرائيلي الذي سرق الأرض والموارد وفرضها للعقوبات الاقتصادية تمعن في معاقبة الضحية ومكافأة المحتل». وكانت وكالة الصحافة الفرنسية قد نقلت عن مسؤول في الخارجية الأميركية قوله للصحفيين: أنه «بتوجيه من الرئيس غيرنا وجهة استخدام أكثر من ٢٠٠ مليون دولار كانت مخصصة أساساً لبرامج في الضفة الغربية وقطاع غزة»، معتبراً أن هذه الأموال «ستذهب الآن إلى مشاريع ذات أولوية كبرى في أماكن أخرى» وذلك بهدف خدمة «المصالح القومية للأميركيين».

بدوره وصف السفير الفلسطيني في واشنطن حسام زملط القرار بأنه «ابتزاز سياسي» يثبت أن الإدارة الأميركية «معادية للسلام».

استمرار احتجاجات الفلسطينيين في غزة أمس الأول (أ.ف.ب)

«سائرون»: نحن الكتلة الأكبر لغاية الآن

بعد إلغائه أمر سحب قواته من المدن.. العبادي: يجب عدم تسييس الحشد

أصدر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قراراً بإلغاء أمر الحشد الشعبي بانسحاب قواته من المدن.

وخلال زيارة إلى هيئة الحشد الشعبي واجتماعه بمسؤولي الألوية والمديريات في الهيئة، شدّد العبادي على أهمية عدم تسييس الحشد لأن «محاربة داعش يجب أن تستمر».

وقال مكتب العبادي في بيان صدر عقب زيارته هيئة الحشد الشعبي إن «إخراج الحشد من مدن هائلة لا يجب أن يخضع لضغط سياسي فعصابات داعش طردناها وهزمناها ولكن لديهم خلايا وأيديولوجيا يجب أن نستمر بمحاربتها»، لافتاً إلى أن «إخلاء الساحة بشكل مفاجئ سيعطي فرصة للجماعات الإرهابية للاعتداء على المواطنين». وإذ أشار إلى «رفض أن تكون الأحزاب السياسية داخل الحشد»، أكد العبادي أن «الدستور والقوانين تمنع الخلط بين العمل الأمني والعسكري والاستخباري مع السياسي».

وعليه، شدّد العبادي على «عدم إلغاء أو استحداث تشكيلات إلا بعد استحصال موافقة القائد العام، وبخلاف ذلك تتحمل الجهات ذات العلاقة المسؤولية القانونية»، كما وجّه «بعدم تحريك أي تشكيلات إلا بعد التنسيق الكامل مع قيادة العمليات المشتركة وتحصيل موافقة القائد العام للقوات المسلحة على وفق السياقات المتبعة».

وكشفت وثيقة حكومية عن قرار العبادي إلغاء قرار اتخذه الحشد الشعبي يقضي بسحب مقاتليه من مراكز المدن، يأتي ضمن مسعى لسد الطريق «أمام الزج بذلك الملف في صفقات سياسية لتشكيل الحكومة المقبلة».

وكانت قيادة الحشد الشعبي قد قررت في ١٨ آب الجاري، إغلاق جميع مقراتها في مراكز المدن، لاسيما في المناطق المحررة من تنظيم داعش شمال وغرب البلاد.

من جهة ثانية بحث رئيس الجمهورية، فؤاد معصوم، ببغداد مساء الجمعة، مع رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي التطورات الراهنة مع قادة القوى السياسية في البلاد.

وذكر بيان رئاسي تلقته وكالة أنباء الإعلام العراقي واع أنه «جرى خلال الاجتماع بحث المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد ومنها مشكلة الخدمات في البصرة، والتركيز بشكل خاص على التطورات المتعلقة بموضوع التعجيل بتكوين الكتلة الأكبر تمهيداً لدعوة مجلس النواب بدورته الرابعة إلى الانعقاد في إطار التوقيت الدستوري الذي أكد رئيس الجمهورية التزام الجميع باحترامه».

وأضاف «كما تم تأكيد ضرورة تعزيز الجهود الهادفة إلى حماية العملية الديمقراطية وتعميقها على أساس التمسك بالدستور واحترام إرادة الناخبين والعمل الجاد والسريع للاستجابة للإرادة الوطنية الملحة بإجراء إصلاحات جذرية في كافة المجالات». وفي السياق أكد تحالف سائرون الذي يحظى بدعم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أنه تمكن من تشكيل نواة الكتلة الأكبر خلال المرحلة الحالية وسيكلف في تشكيل الحكومة القادمة.

وقال عضو التحالف، أيمن الشمري في تصريح أنه «في حال لم تنجح الكتل السياسية الأخرى في تشكيل كتلة الأكبر خلال المدة الدستورية المحددة بـ١٥ يوماً لانعقاد جلسة البرلمان فإن سائرون تعد الكتلة الأكبر داخل البرلمان وستكلف بتشكيل الحكومة المقبلة»، لافتا إلى أن «تحالف سائرون يسعى في الوقت الحالي إلى تحقيق أغلبية مريحة لتشكيل الكتلة الأكبر دون العودة للمحاصصة السياسية والطائفية».

وأضاف إن «تشكيل الكتلة الأكبر من خلال دولة القانون والفتح من الصعب أن يتحقق لعدم بيان الموقف الكردي والسني لغاية الآن، فضلاً عن عدم إعلان الأحزاب الكردية والمحور الوطني انضمامهم إلى أي تحالفات سياسية بشكل رسمي»، مبيناً أن «دولة القانون والفتح لم يتجاوز عدد مقاعدهم النيابية أكثر من ٧٥ مقعداً».

وتابع إن «سائرون حصل على أكثر من ١٢٠ مقعداً نيابياً بعد تحالفه مع النصر والحكمة والوطنية»، موضحاً أن «الكتلة الأكبر في الوقت الحالي تعد سائرون حتى الآن».

وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني قد رجح الجمعة تشكيل الحكومة المقبلة وفق الية التوافق السياسي بين جميع الكتل الفائزة في الانتخابات النيابية.

إلى ذلك دعا نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي الجمعة، وزراء خلية الأزمة بالتوجه إلى محافظة البصرة للوقوف على أزمة المياه.

وذكر المالكي في تصريح «لقد طالت وتعمقت أزمة الخدمات في البصرة لذلك أدعو وزراء (خلية الأزمة) بالتوجه إلى محافظة البصرة والوقوف عن كثب على معاناتها واتخاذ العلاجات اللازمة».

وأضاف المالكي «أدعو وزارة المالية إلى إطلاق التخصيصات اللازمة لحل أزمة مياه الشرب فوراً وتحسين الكهرباء والتعجيل بالاستجابة لمطالب المتظاهرين عبر حلول عملية عاجلة وخدمات باستخدام أقصى الجهد والإمكانات».

وفي سياق آخر أفاد مصدر في محافظة كربلاء أمس، بأن مدنياً استشهد بهجوم مسلح غربي المحافظة.

وذكر المصدر أن «مسلحين مجهولين أطلقوا النار على مدني أثناء قيادته سيارته الخاصة في حي المعملجي غربي المحافظة، ما أدى إلى مقتله في الحال».

وكالات

مقتل ٤ يمنيين وإصابة آخرين جراء قصف صاروخي لقوات النظام السعودي

قتل أربعة يمنيين وأصيب أربعة آخرون بينهم نساء وأطفال جراء غارات لطيران النظام السعودي وقصف صاروخي وقنابل عنقودية في محافظتي صعدة والحديدة. وقال مصدر أمني لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أمس: «إن طيران العدوان السعودي شن خمس غارات على مديرية الظاهر في محافظة صعدة استهدفت إحداها منزل مواطن ما أدى إلى استشهاده».

وأضاف المصدر: «إن مواطناً آخر استشهد وأصيب ابنه بجروح خطرة إثر قصف صاروخي لقوات العدوان السعودي على منطقة القطينات في مديرية باقم في صعدة، على حين استشهد طفلان بانفجار قنبلة عنقودية في منطقة الغول في مديرية كتاف وأصيب مواطن من أبناء مديرية غمر بنيران حرس الحدود السعودي في المحافظة ذاتها». وفي محافظة الحديدة غربي اليمن أصيب يمني بجروح جراء غارتين على مزرعة في مديرية الدريهمي، على حين أصيبت امرأة كانت على متن سيارة برصاص قناصة في محافظة تعز.

وكان طيران العدوان السعودي ارتكب الخميس مجزرة جديدة بحق الشعب اليمني راح ضحيتها ٢٦ طفلاً وأربع نساء إثر غارات استهدفت سيارة تقل مهجرين في مديرية الدريهمي في محافظة الحديدة.

من جهة ثانية بين المصدر أن طيران العدوان السعودي شن عدة غارات على مناطق متفرقة في محافظة صعدة كما تعرضت عدة مناطق فيها لقصف صاروخي ومدفعي على حين شن الطيران ٢٥ غارة على مديريتي حرض وميدي وثلاث غارات على مديرية حيران في محافظة حجة.

سانا

روحاني أكد نصر الشعب الإيراني

طهران تستأنف محادثات مع موسكو بشأن محطة للطاقة النووية

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني حتمية النصر النهائي للشعب الإيراني في تصديه للمؤامرات التي تستهدف بلده، موضحاً أن الحكومة تتخذ خطوات راسخة لتقديم الخدمات لتمكين صمود الإيرانيين، في وقت نقلت وكالة تسنيم للأنباء عن وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان قوله: إن بلاده استأنفت محادثات مع روسيا بشأن تشييد محطة جديدة للطاقة النووية تصل إلى ثلاثة آلاف ميجاوات.

وذكرت الوكالة أن إيران لديها حالياً قدرة على إنتاج ألف ميجاوات من الكهرباء بالطاقة النووية.

وتدير إيران بالفعل مفاعلا نووياً شيدته روسيا في بوشهر كان الأول لديها. ووقعت روسيا اتفاقاً مع إيران في ٢٠١٤ لإنشاء ما يصل إلى ثمانية مفاعلات أخرى في البلاد.

هذا وأكد الرئيس الإيراني حسن روحاني حتمية النصر النهائي للشعب الإيراني في تصديه للمؤامرات التي تستهدف بلده، موضحاً أن الحكومة تتخذ خطوات راسخة لتقديم الخدمات لتمكين صمود الإيرانيين.

ودعا روحاني خلال زيارته وأعضاء الحكومة مرقد قائد الثورة الإسلامية الإيرانية الإمام الراحل الخميني جنوب طهران الإيرانيين إلى توحيد قواهم لمواجهة المشكلات الحالية مبيناً أن حل مشكلات المجتمع والتصدي لمؤامرات الأجانب مسؤولية الجميع.

وأوضح روحاني أن الإيرانيين تمكنوا بفضل وحدتهم من إحباط محاولات اللوبيات الصهيونية في مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين لافتاً إلى أن إيران تمكنت من دحض الاتهامات الموجهة لها وإفشال مخططاتهم في قلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من جهة أخرى أعرب السفير الإيراني في لندن حميد بعيدي نجاد عن أسفه لقرار الخطوط الجوية البريطانية بريتيش ايرويز تعليق رحلاتها إلى طهران نهاية أيلول المقبل بحجة عدم وجود جدوى تجارية منها.

وقال بعيدي نجاد في تغريدة على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي تويتر: «إن قرار بريتيش ايرويز يبعث على الأسف نظراً لوجود طلبات من المسافرين في هذا الخط» معرباً عن أمله في أن تتمكن شركة الخطوط الجوية الإيرانية (إيران اير) من استثمار الفرصة المناسبة وملء هذا الفراغ عبر ثلاث رحلات جوية مباشرة أسبوعياً إلى لندن.

وكانت بريتيش ايرويز أعلنت في وقت سابق أن آخر رحلاتها إلى طهران ستكون في الـ٢٢ والـ٢٣ من أيلول المقبل.

إلى ذلك صرح وزير النفط الإيراني بيجن زنكنه بأن بعض الأعضاء في منظمة أوبك يتصرفون طبقاً للسياسات الأميركية.

وقال زنكنه: إن «بعض الأعضاء يفسرون قرار أوبك الأخير بشأن الإنتاج بشكل مختلف ويتصرفون طبقاً لسياسات الولايات المتحدة». وكانت منظمة أوبك قد اتفقت مع روسيا ودول أخرى منتجة للنفط في حزيران الماضي على زيادة الإنتاج بدءاً من تموز، كما تعهدت السعودية بزيادة إنتاجها النفطي بشكل ملحوظ، الأمر الذي أثار قلقاً لدى إيران في ظل العقوبات الأميركية المتوقعة على قطاع النفط الإيراني.

وكالات

موسكو تهدد بالرد على تدريبات الناتو وعلى الأسطول البحري الأميركي الثاني

أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أن روسيا سترد دبلوماسياً وعسكرياً على أكبر تدريبات للناتو منذ العام ٢٠٠٢ والتي ستجري في النرويج في تشرين الأول وتشرين الثاني المقبلين، في وقت أعلن نائب رئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسي لشؤون الدفاع والأمن أليكسي كوندراتييف أن روسيا ستتخذ خطوات محددة ومناسبة في حال أقدمت الولايات المتحدة على إنشاء أسطول بحري حربي ثان.

وفي منتدى «الجيش ٢٠١٨» المنعقد بضواحي موسكو، أفاد السفير المتجول لوزارة الخارجية، مندوب روسيا لدى مجلس القطب الشمالي، فلاديمير باربين، بأن التدريبات ستجري في أراضي النرويج ومياه شمالي المحيط الأطلسي بمشاركة نحو ٤٠ ألف جندي و١٥٠ طائرة و٧٠ سفينة حربية.

وأشار الدبلوماسي إلى أن التوتر في العلاقات بين روسيا والغرب ألقى بظلاله على منطقة القطب الشمالي، حيث «ضربت العقوبات المفروضة على موسكو مشاريع في قطاع النفط والغاز، وجرى طي اتصالات عسكرية، ويتم جر حلف شمال الأطلسي في أمور المنطقة وتعزيز الوجود العسكري للناتو بالقرب من الحدود الروسية».

وأضاف باربين: إن اتفاقاً تم التوصل إليه حول تشكيل قيادة جديدة لقوات الناتو المشتركة ومقرها العام قاعدة نورفولك البحرية بولاية فيرجينيا الأميركية، بأن تكون هذه القيادة مسؤولة عن حماية المواصلات في منطقة القطب الشمالي وشمال المحيط الأطلسي. كما أكد الدبلوماسي قيام الولايات المتحدة بإعادة تشكيل الأسطول الثاني الأميركي الذي تم تفكيكه بعد انتهاء الحرب الباردة والذي توجد سفنه غالباً في شمال المحيط الأطلسي. وتابع: «كل هذه العوامل يجب أخذها بالحسبان وبلورة ردود ضرورية دبلوماسية وعسكرية في وقت مناسب. ولا يزال خيارنا كما كان وهو حل تفاوضي متمدن لجميع الخلافات من أجل ضمان السلام والاستقرار في منطقة القطب الشمالي». كما أعلن نائب رئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسي لشؤون الدفاع والأمن أليكسي كوندراتييف أن روسيا ستتخذ خطوات محددة ومناسبة في حال أقدمت الولايات المتحدة على إنشاء أسطول بحري حربي ثان.

وقال كوندراتييف لوكالة أنباء سبوتنيك: «إن إنشاء أسطول بحري حربي ثان للولايات المتحدة يهدد المواصلات البحرية الروسية في منطقة بحر الشمال» مشيراً إلى أن المواصفات الكمية والنوعية لأسطول بحر الشمال الروسي ستتطور في ضوء التعزيزات العسكرية الأميركية في منطقة القطب الشمالي من أجل توفير أمن روسيا في هذا الاتجاه. في هذه الأثناء أعلن أسطول البحر الأسود الروسي عن التحاق فرقاطتي «الأميرال غريغوروفيتش» و«الأميرال إيسن»، بمجموعة السفن الروسية المرابطة قبالة الساحل السوري في المتوسط.

وقال رئيس المركز الصحفي لأسطول البحر الأسود الروسي، أليكسي روليوف إن الفرقاطتين أتمتا مهاماً تدريبية تضمنت عمليات إقلاع وهبوط لمروحيات عسكرية من طراز «كاموف كا-٢٧»، بالإضافة إلى تدريبات أخرى للبحث وتتبع الغواصات.

هذا وأعادت الولايات المتحدة رسمياً الجمعة تأهيل الأسطول الثاني لقواتها البحرية الذي تعود جذوره إلى فترة الحرب الباردة.

وقال قائد عمليات القوات البحرية الأميركية، جون ريتشاردسون، في كلمة ألقاها خلال مراسم خاصة لإطلاق عمل الأسطول الثاني في قاعدة نورفولك بولاية فيرجينيا: «يجب علينا الاحتفاظ بميزاتنا التنافسية والهيمنة في البحر». وأضاف: «الأسطول الثاني سيطور قدراتنا على المناورة والقتال في مياه البحر الأطلسي وبالنتيجة دعم التغلب الأميركي في البحر، الأمر الذي سيؤدي إلى ضمان أمن ونفوذ وازدهار أمتنا». في غضون ذلك أكدت الخارجية الروسية أن فرض الولايات المتحدة حزمة عقوبات جديدة على روسيا من المقرر تطبيقها الاثنين القادم لن يؤدي إلا لمزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين.

ونقل موقع «روسيا اليوم» عن المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا قولها في كلمة ألقتها أمس أمام مجموعة من المتطوعين: «بالطبع إن الموجة الجديدة من العقوبات لن تسفر سوى عن زيادة التوتر وهذا أمر واضح».

بدوره رأى رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما الروسي ليونيد سلوتسكي أن تصريحات مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي جون بولتون الذي ربط بين مواصلة العقوبات ضد موسكو والتغيرات في السلوك الروسي تعبر عن موقف ساخر تماماً وعقيم.

ولفت سلوتسكي إلى أن روسيا قوة عظمى ولن تستسلم للإملاءات الشمولية للولايات المتحدة.

وأوضح سلوتسكي أن موسكو دعت باستمرار إلى تطبيع العلاقات مع واشنطن قائلاً: إن «موسكو ستبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق ذلك على الصعيد البرلماني».

وكالات

الفرقاطة الروسية بيتليفي وسفينة الهبوط نيكولاي فينتشنكوف في مضيق البوسفور في طريقهما للمتوسط أمس الأول (رويترز)

الحشد لمواجهة الحشد

أحمد ضيف الله

ما إن سيطر تنظيم داعش على أكثر من نصف مساحة العراق محتلاً محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى، حتى بث خطاب في وقت متأخر من ليل الـ١١ من حزيران ٢٠١٤ لأبو محمد العدناني المتحدث الرسمي باسم تنظيم داعش قائلاً لمقاتليه: «واصلوا زحفكم فإنه ما حمي الوطيس بعد.. ازحفوا إلى بغداد الرشيد، بغداد الخلافة، فلنا فيها تصفية حساب.. صبحوهم على أسوارها ولا تدعوهم يلتقطوا الأنفاس.. نعم نعم بيننا حساب طويل ثقيل ولكن تصفية الحساب لن تكون في سامراء أو بغداد بل في كربلاء المنجسة، والنجف الأشرك».

وفي عز فرح وسعادة أبناء زايد وآل سعود بما يجري، معتبرين ذلك «ثورة ضد الظلم والتهميش»، قالت المرجعية الدينية العليا (الشيعية) في كربلاء في خطبة صلاة جمعة الـ١٣ من حزيران ٢٠١٤: إن «طبيعة المخاطر المحدقة في العراق في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض المواطنين وهذا الدفاع واجب على المواطنين في الوجوب الكفائي..»، موضحاً «مثلاً لو تصدى ١٠ آلاف مقاتل للإرهاب وتحقق الغرض في رد شر هؤلاء المعتدين وحفظ البلد فإنه سيسقط عن الباقين هذا الدفاع، ولو لم يتحقق الغرض فتزداد الأعداد إلى أن يتحقق هذا الغرض..».

وتلبية لفتوى المرجعية الدينية، تدفق مئات الآلاف من المتطوعين من جميع المحافظات على مراكز التطوع، قدر عددهم بنحو (٦) ملايين متطوع، ما دفع مستشار الأمن الوطني فالح الفياض إلى الإعلان في مؤتمر صحفي في الـ١٥ من الشهر ذاته، أن رئيس الوزراء نوري المالكي «أمر بتشكيل مديرية الحشد الشعبي التي تتولى مهمة تنظيم عملية تطوع الآلاف لقتال المسلحين».

فيما أعلن رئيس ديوان الوقف السني محمود الصميدعي في بيان تلاه في مؤتمر صحفي برفقة عدد من رجال الدين السنّة في الـ١٦ من حزيران ٢٠١٤، أنه «أصبح من واجبنا الشرعي والقانوني والأخلاقي أن ننبه ونذكر من بيده الأمر من علماء دين وشيوخ عشائر ورجال سياسية باختلاف أطيافهم لدرء الخطر الداهم»، مناشداً دول الجوار بأن «لا توغلوا بدماء أبنائنا فتندموا يوم لا ينفع الندم فالمؤامرة كبيرة ونتاجها خطير وستحرق الأخضر واليابس».

وقد شكل نجاح القوات الأمنية والعسكرية بالتعاون مع قوات الحشد الشعبي في تحرير ناحية (جرف الصخر) الواقعة شمال محافظة بابل والمناطق التابعة لها في الـ٢٤ من تشرين الأول ٢٠١٤، نقطة انعطاف مهمة على المستوى الاستراتيجي العسكري في مسيرة مواجهة تنظيم داعش، كان من أبرز نتائجه ارتفاع معنويات المقاتلين بشكل لافت وانكسار الحاجز النفسي الذي بناه هذا التنظيم بالأعمال الوحشية التي مارسها في حق المدنيين العزل، لكون (جرف الصخر) منطقة زراعية واسعة، تضم حقولاً وبساتين وبحيرات أسماك، شكلت على مدار (١١) عاماً عقدة أمنية صعبة للقوات الأميركية (قبلاً) والعراقية على حد سواء، لتمركز معظم الفصائل المسلحة فيها كالقاعدة والجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين.. ومؤخراً تنظيم داعش، حيث أتاح موقعها التحكم بالطرق التي تربط أربع محافظات هي بغداد وكربلاء والأنبار وبابل، مما مهد (لاحقاً) إلى أن تتتالى انتصارات القوات الأمنية والعسكرية مع قوات الحشد الشعبي وأبناء العشائر على جميع الجبهات.

وفي مواجهة انتصارات قوات الحشد الشعبي آنذاك نشرت دولة الإمارات العربية في الـ١٥ من تشرين الثاني ٢٠١٤ قائمة تضم (٨٣ مجموعة) صنفتها على أنها إرهابية، من بينها مجموعات عراقية منضوية في الحشد الشعبي، كمنظمة بدر وعصائب أهل الحق.. تلا ذلك دعوة السعودية مجلس الأمن في الـ٢٠ من الشهر ذاته إلى «إصدار قرار يضع جميع الجماعات والتنظيمات الإرهابية الموجودة في سورية، على قائمة العقوبات بما فيها مليشيات حزب الله، وفيلق أبي العباس، وعصائب أهل الحق وغيرها».

وما إن أصدر مجلس الوزراء في الـ٢٢ من آذار ٢٠١٦ قراراً اعتبر فيه قوات الحشد الشعبي «تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزءاً من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة»، معلناً «فك ارتباط منتسبي هيئة الحشد الشعبي الذين ينضمون لهذا التشكيل عن الأطر السياسية والحزبية والاجتماعية كافة ولا يسمح بالعمل السياسي في صفوفه»، حتى صعدت تركيا والدول الخليجية وعلى رأسها السعودية من حدة الحرب النفسية والطائفية ضد قوات الحشد الشعبي، متهمة إياها بممارسات طائفية بحق السكان السنّة، في كل المناطق التي جرى تحريرها من تنظيم داعش.

ومع اقتراب القوات العراقية من بدء انطلاق عمليات تحرير مدينة الموصل، قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير خلال مؤتمر صحفي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو في الرياض في الـ١٣ من تشرين الأول ٢٠١٦: إن «الحشد الشعبي ميليشيا طائفية منتمية لإيران، سببت مشاكل وارتكبت جرائم في أماكن مختلفة في العراق، وإذا ما دخلت الموصل فقد تحدث كوارث».

وحتى بعد أن أقر المجلس النيابي في الـ٢٦ من تشرين الثاني ٢٠١٦، قانوناً يضع هيئة الحشد الشعبي بإمرة القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء حيدر العبادي)، معتبراً تشكيلاته «كيانات شرعية تتمتع بالحقوق وتلزمها الواجبات باعتبارها قوة رديفة مساندة للقوات الأمنية»، قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأردني ناصر جودة في الـ٢٦ من كانون الأول ٢٠١٦: إن «الحشد الشعبي يقوده ضباط إيرانيون وعلى رأسهم قاسم سليماني»، مشدداً على أنه «إذا أردنا أن يكون العراق موحداً وتكون هناك مساواة بين الأطياف المختلفة فلا مكان هناك لقوات طائفية مسلحة».

وما إن أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي في الـ٩ من كانون الأول ٢٠١٧ طي ثلاثة أعوام من المعارك بالانتصار الكبير على تنظيم داعش الإرهابي، حتى انطلقت الأبواق الخليجية منادية بحل وتفكيك هيئة قوات الحشد الشعبي، ولم تصمت إلا حين قالت المرجعية الدينية، التي يحسب لها كل حساب، في خطبة جمعة الـ١٥ من كانون الأول ٢٠١٧: إن «المرجعية الدينية العليا صاحبة فتوى الدفاع الكفائي»، ترى أن «المنظومة الأمنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة إلى الكثير من الرجال الأبطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية»، محذرة من «استغلال المكانة التي حظي بها مقاتلو الحشد، وعدم محاولة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية».

اليوم وبعد أن نجح تحالف الفتح الممثل للقوى السياسية التي شاركت في قوات الحشد الشعبي بالحصول على (٤٨) مقعداً، محتلاً المركز الثاني بعد تحالف سائرون الذي حصد (٥٤) مقعداً، عادت ذات الأبواق لتحشد أصواتها، باثة أكاذيبها مرة أخرى في مواجهة الانتصار الجديد للحشد الشعبي، مسوقة أخبار كاذبة، من أبرزها الإدعاء بأن الحشد الشعبي قام باختطاف ثلاثة من شيوخ عشيرة الخزرج من طريق بغداد – تكريت ومن ثم إعلان مقتلهم، ليتراجع ويقول، إنه أطلق سراحهم لقاء فدية مالية، إلى أن أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها في الـ١٤ من شهر آب الحالي أن «قوة أمنية خاصة اقتحمت مكان وجود المخطوفين وحررتهم»، نافية «وجود أي مؤشرات إلى تورط عناصر من الحشد الشعبي في قضية المخطوفين»، داعية إلى «اعتماد الأخبار من مصادرها الحقيقية وعدم الترويج لأكاذيب وأخبار ملفقة».

وما إن أعلن الحشد الشعبي إعادة انتشار قطعاته «بأمر وتنسيق مع قيادة العمليات المشتركة» في المحافظات الغربية، حتى عادت ذات الأبواق للترويج بأنه انسحاب من المنطقة نتيجة مطالبات وضغوط من الأهالي المتذمرين من تجاوزات وممارسات عناصر الحشد، أسكتها خروج تظاهرات عفوية كبرى في محافظة نينوى، دفعت محافظ نينوى نوفل سلطان العاكوب إلى عقد مؤتمر صحفي في الـ١٥ من الشهر الجاري، مشيراً إلى «حضور الوجهاء وشيوخ العشائر ورجال الدين إلى ديوان المحافظة من خلال تنظيم تظاهرة كبيرة جداً وتم اللقاء مع ممثلين عن المتظاهرين وكانت مطالبهم هو بقاء الحشد في المدينة»، مضيفاً: «..نحن نضم صوتنا كحكومة محلية مع المتظاهرين وأن يكون التريث بإصدار هذا القرار».

وبعد سلسلة انفجارات طالت مخازن عتاد لبعض تشكيلات الحشد الشعبي في مدن عراقية عدة، قال ميثم الزيدي قائد فرقة العباس، خلال مؤتمر صحفي في الـ٢٠ من الشهر الجاري: إن «مخازن العتاد التابعة لنا تم استهدافها أربع مرات خلال هذا الشهر»، مشيراً إلى «طائرات غير صديقة حلقت فوق مواقع هذه المخازن».

وكما يبدو أنه كلما حقق الحشد الشعبي انتصاراً، تصاعدت حدة التصريحات الخليجية المعادية له، متقاسمة الدور مع القوات الأميركية في قصف قوات الحشد الشعبي هنا أو هناك بـ«الخطأ»!. متجاهلة ما تعرض إليه «أهل السنّة» من عمليات قتل وتشريد على يد تنظيم داعش، وتعرض ما يقرب من نصف مليون أزيدي في سنجار وسهل نينوى للإبادة وسبي نسائهم، إضافة إلى المسيحيين الذين نهبت كل أموالهم وأحرقت ودمرت كنائسهم، عدا ما تعرضت إليه باقي الأقليات في المناطق التي احتلها تنظيم داعش كالشبك والكاكائية، والتركمان الشيعة من عمليات إبادة وحشية.

لم يعد العراقيون يلتفتون إلى أكاذيب دول الخليج وأبواقهم في المنطقة، الذين باتت وظيفتهم الدائمة التعرض لقوى محور المقاومة. والعراقيون اليوم بكل أطيافهم أصبحوا أكثر وعياً وتكاتفاً في مواجهتها، مؤمنين بأن اليوم الذي سيدفع هؤلاء المتصهينون ثمن تآمرهم على العراق والمنطقة آت لا محالة.